

מדינת ישראל
משרד החינוך

דولة إسرائيل
وزارة التربية والتعليم

סוג הבחינה: בגרות

نوع الامتحان: بچروت

מועד הבחינה: קיץ תשפ"ב, 2022

מועד الامتحان: صيف 2022

מספר השאלון: 034282

رقم النموذج: 034282

תרגום לערבית (2)

ترجمة إلى العربية (2)

אזרחות

المدنيّات

הוראות

تعليمات

א. משך הבחינה: שעה וחצי.

א. מֵדַת הַבְּחִינָה: שעה ונصف.

ב. מבנה השאלון ומפתח ההערכה:

ב. מִבְנֵי הַנְּמוּדָג וְתוֹזִיעַ הַדְּרָגָת:

בשאלון זה פרק אחד.

في هذا النموذج فصل واحد.

(50×2) — 100 נק'

(50×2) — 100 درجة

סה"כ — 100 נק'

المجموع — 100 درجة

ג. חומר עזר מותר בשימוש: אין.

ג. מִוֵּאָד מְסַעֵדָה יֻסְמַח אִסְתִּעְמָלָהָ: לא توجد.

ד. הוראות מיוחדות: אין.

ד. תַּעֲלִימָת חֹסֶט: לא توجد.

يجب الكتابة في دفتر الامتحان فقط. يجب كتابة "مسودة" في بداية كل صفحة تستعمل مسودة.
كتابة أية مسودة على أوراق خارج دفتر الامتحان قد تسبب إلغاء الامتحان.

الأسئلة في هذا النموذج ترد بصيغة الجمع، ورغم ذلك يجب على كل طالبة وطالب الإجابة عنها بشكل فردي.

בהצלחה!

نتمنى لكم النجاح!

قطعة (100 درجة)

اقرأوا القطعة التي أمامكم، وأجيبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3.

في السنوات الأخيرة، ضُغِّت مكانة الكنيست كثيراً. لم يحدث هذا الأمر دفعةً واحدة، وإنما حدث تدريجياً، في أعقاب عدة عمليات وعدة قرارات تم اتخاذها، فُسِّرَ كلُّ منها بشكل منطقي في حينه. لكن في نهاية الأمر، كانت نتيجة هذه العمليات سلطة تشريعية ضعيفة ومستضعفة. لماذا يُعدُّ هذا الأمر سيئاً للغاية؟ لأنَّ كون إحدى السلطات الثلاث في إسرائيل (التشريعية والتنفيذية والقضائية) بدون فحوى، يمسّ بالديمقراطية الإسرائيلية.

يمكن أن تصدر مبادرات التشريع في إسرائيل من أعضاء الكنيست ومن الوزراء أيضاً. في الماضي، كل مبادرة تشريع من قبل وزير أو وزيرة، كانت تُناقش، قبل وصولها إلى النقاش في الكنيست، في لجنة خاصة برئاسة وزير العدل. كانت اللجنة تناقش تفاصيل القانون، وتوافق أو ترفض تقديمه إلى القراءة الأولى في الكنيست. من جهة أخرى، كانت نقاشات مشاريع القوانين التي بادر إليها أعضاء الكنيست تجري فقط داخل الكنيست، وبذلك كانت للكنيست أيضاً صلاحيات وقوة، وليس فقط للحكومة.

الوضع الآن مختلف؛ فمشاريع قوانين الوزراء ليست وحدها التي تُناقش في لجنة برئاسة وزير العدل، وإنما جميع مشاريع قوانين أعضاء الكنيست، من الائتلاف ومن المعارضة على حدٍّ سواء، وهذه اللجنة هي التي تحدّد كيف يصوّت أعضاء الائتلاف على القانون المقترح في الكنيست. وهذا في إطار الانضباط الائتلافي الذي يعني أن قرار قيادة الحكومة بتأييد أو بمعارضة قانون معين يُلزم جميع أعضاء الائتلاف بالتصويت وفقاً لهذا القرار.

بسبب الانضباط الائتلافي، تزايدت قوة السلطة التنفيذية بشكل غير واقعي مقارنةً بقوة الكنيست. منذ اللحظة التي تُقرُّ فيها اللجنة الخاصة كيف يُصوّتون على مشروع قانون، يجب على الائتلاف أن يصوّت بالإجماع مع أو ضد المشروع. في الماضي، لم يكن الأمر على هذا النحو، ولم يُفرض انضباط ائتلافي على قوانين بادر إليها أعضاء كنيست. فقط في حالات نادرة وخاصة، قرروا فرض انضباط ائتلافي فيما يتعلق بالتصويت على قوانين عينية ومحدّده. النتيجة هي أن الوظيفة المركزية للسلطة التشريعية في الوقت الحاضر، التشريع، تتعلق بقرار السلطة التنفيذية.

حسب رأيي، الضرر الكامن في هذه العملية هو أشدّ بكثير من الضرر الذي أحدثته إضعاف السلطة التشريعية فقط. إحدى المهمات الأكثر أهمية للسلطة التشريعية هي التعبير عن إرادة الناخبين وعن التنوع السياسي القائم في الدولة. من جهة أخرى، يُتاح التعبير في الحكومة، فقط للأحزاب الائتلافية ولمن انتخبها.

في الماضي، كان يتوجّب على أعضاء الكنيست من الائتلاف ومن المعارضة التعاون كثيراً فيما بينهم من أجل تمرير قوانين، لأنّه لم يُتبع انضباط ائتلافي في حالات مشروع قانون لأعضاء كنيست. كان على أعضاء الكنيست التحدّث مع أعضاء كنيست آخرين وتكوين تحالفات تتعدّى الأوساط السكانية والأحزاب، من أجل تجنيد تأييد لمشروع القانون بمدى يكفي لتمريره في الكنيست.

كما أنّ الحاجة إلى التعاون بين أعضاء الائتلاف والمعارضة خفّفت من شعور التعصّب ومدى التصدّع بينهم وساهمت في الشعور بالوحدة.

(انتهوا: تكملة القطعة والأسئلة في الصفحة التالية.)

هل فكرتم لماذا نسمع في الكنيست خطابات مليئة بالاستهزاء (بالإذلال)، وبالكراهية؟ الإجابة هي أنّ أعضاء الكنيست لا يحتاج أحدهم للآخر حقًا، ومن المؤكّد أنّ أعضاء الائتلاف لا يحتاجون إلى أعضاء المعارضة. من الواضح أنّه ما زال هناك تعاون، لكن أقلّ بكثير من الماضي.

وهكذا، بدلاً من الحفاظ على علاقات سليمة بين كافّة أعضاء الكنيست، يتعلّم الجميع سريعاً جداً أنّه من الأهمّ الحفاظ على علاقات طيبة مع وزراء معيّنين.

حسب رأيي، نظامنا السّياسيّ تغيّر بشكل كبير جداً في العقود الأخيرة، لكن يمكن إصلاحه من خلال خطوات، مثل تقليص استعمال الانضباط الائتلافيّ. خطوة كهذه تُجبر الائتلاف والمعارضة على العمل سوياً رغم الفجوات الأيديولوجيّة بينهما، ببساطة لأنّهما بحاجة لبعضهم البعض.

خطوة كهذه تُعزز قوّة الكنيست، والقيمة المُضافة في ذلك: تخفيف حدّة الكراهيّة والانقسام. آن الأوان.

(معدّد حسب: راحيل عزاريا، "הכנסת לא מתפקדת, וזה פוגע בדמוקרטיה הישראלית", من الموقع globes, 05/07/2021)

الأسئلة

أجبوا عن اثنين من الأسئلة 1-3 (لكلّ سؤال – 50 درجة).

انتبهوا: في القسم الأوّل من كلّ سؤال (عرض المصطلح)، عليكم الإجابة حسب ما تعلّمتموه وليس حسب القطعة. في القسم الثّاني من السّؤال، أجبوا حسب القطعة.

1. اعرضوا المصطلح مشروع قانون حكوميّ. اشرحوا كيف ينعكس في القطعة مشروع القانون الحكوميّ.

2. اعرضوا وظيفتي الكنيست:

- الإشراف والمراقبة
- تمثيل المواطنين

اشرحوا كيف تنعكس في القطعة وظيفة: تمثيل المواطنين.

3. اعرضوا المبدأ الديمقراطيّ: الإجماع. اشرحوا ادّعاء الكاتبة فيما يتعلّق بتحقيق هذا المبدأ، حسب القطعة.

בהצלחה!
נשמתי לכם النجاح!

זכות היוצרים שמורה למדינת ישראל.
אין להעתיק או לפרסם אלא ברשות משרד החינוך.
حقوق الطبع محفوظة لدولة إسرائيل.
النسخ أو النشر ممنوعان إلا بإذن من وزارة التربية والتعليم.